في ندوة نسائية في الدائرة الرابعة أقامها مساء أول من أمس

# عبداللطيف المناور: ضرورة رفع القرض الإسكاني إلى 70 ألفاً للمرأة وتخصيص 1000 دينار لكل امرأة تنجب مولوداً

دعا مرشح الدائرة الرابعة المحامي عبداللطيف عباس المناور الدولة الى تقديم الرعاية الكاملة للمرأة الكويتية، ومنحها المزيد من الامتيازات باعتبارها عماد الاسرة، وتقديرا لدورها البالغ الأهمية في حماية العائلة والمحافظة عليها.

جاء ذلك في كلمة له خلال ندوة نسائية تمت في اطار حملته الانتخابية كمرشح في الانتخابات الحالية لمجلس الأمة، والتي حضرها حشد كبير من ناخبات الدائرة الرابعة، وقال المحامي عبداللطيف المناور ان المرأة ينبغي أن تنال حقوقها بالكامل، مشيرا في هذا الصدد الى عدد من الامتيازات التي وعد بتقديمها في صيغة اقتراحات بقانون اقتراحات برغبة في حال وصوله الى مجلس الامة. ومن بين هذه الحقوق التي سيطالب بها ويتبناها، حصول المرأة على قرض اسكاني بمبلغ لا يقل عن 70 ألف دينار اسوة بالرجل بدلا من المبلغ الحالي الذي ينحصر بـ 45 ألفا، مستنداً في هذا الطلب الى ما ورد في المادة 29 من الدستور التي تؤكد أن الناس سواسية وانهم متساوون في الحقوق والواجبات، فالدستور لم يميز بينهم بسبب اللون او الجنس.

وقال المناور ان ذلك الامر يسري وفق ضوابط معينة يحددها القانون، على كل النساء الكويتيات وليس يقتصر على المرأة المطلقة فقط، كما هو معمول به اليوم.

وشدد خلال ندوته على اهمية تخصيص مبلغ 1000 دينار لكل امرأة تنجب مولودا جديدا، مؤكدا ان هذا الحافز تعمل به العديد من دول العالم، وتقدم عبره مبلغا نقديا مجزيا لكل امرأة بعد ولادتها. وطالب في الوقت نفسه بدفع راتب كامل للمرأة عند الولادة بدلا مما هو معمول به في الوقت الحالي من منحها نصف الراتب.

ودعا المناور في هذا الاطار الى منح المرأة التي تقوم بإرضاع مولودها 200 دينار شهريا ولمدة عامين كاملين، من أجل تشجيعها على الرضاعة الطبيعية، وبهدف السعي لبناء الجسم الصحيح.

وقال مرشح الدائرة الرابعة انه من الضروري منح المرأة الحق في طلب التقاعد وشراء المدة المتبقية من التأمينات، وعلى ان يتم تقسيط ما عليها في شكل أقساط من مرتب التقاعد.

وطالب المناور ايضا خلال الندوة التي اقيمت مساء الاحد الماضي بالسماح للمرأة باستخراج رخصة تجارية، حتى لو كانت موظفة، داعيا في الوقت نفسه الى توفير الرعاية الصحية خارج الكويت للمواطن الكويتي بشكل عام مع منحه بطاقة تأمين صحي عائلية يمكن استخدامها في اي مكان بالعالم، ويتم من خلالها علاجه في الاحوال الطارئة.

وعن التعليم، قال المناور ان هناك ضرورة لقيام الحكومة بتأمين مقاعد دراسية بغض النظر عن وجودها الحقيقي وذلك في جميع المراحل داخل الكويت او خارجها.

وحول موافقة الحكومة على دعم الطلبة وفقا للقانون رقم 1 لسنة 2012 بشأن انشاء محفظة لدعم الطلبة، طالب عبداللطيف المناور بتطوير هذا القانون ليشمل جميع الدارسين في الخارج الذين يسافرون للدراسة على نفقتهم الخاصة، وأكد في هذا الاطار ان هذا التطوير يتماشى مع المادتين 13 و40 من دستور الكويت.

واشار المناور الى موضوع التوظيف فطالب بضرورة الموافقة على توظيف المواطن والمواطنة بغض النظر عن شهادتهما، وخصوصا المرأة سعيا الى تأمين استقرار الاسرة، بغض النظر عن مدى استيعاب الوزارات.

وختم المحامي عبداللطيف المناور بضرورة الزام الحكومة للشركات بخفض الاسعار الخاصة بالمواد الغذائية التي شهدت خلال الفترة الماضية ارتفاعا حادا.

مرشح الدائرة الرابعة عبداللطيف المناور

# الدويلة: إقرار مراسيم الإسكان والرياضة والاقتصاد يوضح إهمالها طيلة العقود الماضية

قال مرشح الدائرة الرابعة د.عبدالرحمن الدويلة ان إقرار الحكومة لبعض المراسيم الخاصة بالإسكان والشركات التجارية والرياضة يبين تعمد إهمال هذه الملفات طيلة العقود الأربعة الماضية حتى وصلت الى ما هي عليه الآن، مشيرا الى ان السلطة التنفيذية بيدها كل الحلول ورغم ذلك أهملت واجبها الدستوري المناط بها.

وأضاف الدويلة «كم من السنوات سنحتاج لتنفيذ المشاريع التي تم إقرارها من قبل مجالس الأمة السابقة ومازالت دون تنفيذ»، مستغربا ان يكون عدد الكويتيين حسب آخر الإحصائيات مليونا و196 ألفا من إجمالي عدد السكان البالغ 3 ملايين و800 ألف ورغم هذه النسبة إلا ان فترة الانتظار للحصول على وظيفة تستغرق فترة طويلة رغم ان هناك طرحا منذ عدة سنوات حول موضوع التنسيق بين مخرجات التعليم والاحتياجات الوظيفية، إضافة الى مشاكل الصحة والتعليم والإسكان.

وأوضح الدويلة ان نسبة الكويتيين في جملة السكان تراجعت من نحو 32٪، في نهاية ديسمبر 2011، وصولا إلى نحو 31,4٪، وفق الإحصاء الأخير الذي صدر العام الحالي وهو مؤشر خطير حول أوضاع التركيبة السكانية ومدى الإهمال الحكومي تجاهها إذ لا يعقل ان يمر هذا الأمر مرور الكرام رغم التحذيرات المستمرة من هذا الوضع يدعمه دراسات أهلية وحكومية وانعكس هذا على التوظيف والازدحام ومشاكل اجتماعية وأخرى صحية نتيجة هذا الوضع الخاطئ.

وحول القضية الإسكانية قال الدويلة ان المواطن الكويتي أصبح أمام حلم صعب التحقيق فيما يخص حصوله على منزل له ولأسرته نتيجة ندرة الأراضي وغلاء أسعار الموجود وهو أمر يهدد استقرار الحياة الأسرية، مشيرا الى ان أسعار العقارات ارتفعت من 20 إلى50٪ بسبب أزمة السكن والانتظار لفترة طويلة إلى ان يحصل الشاب على سكنه الخاص لاسيما ان مجموع طلبات الإسكان بلغت نحو 90 ألف طلب والأسعار ستواصل ارتفاعها ما دامت الحكومة لم توجد الحلول الواقعية والمقبولة لمعالجة هذا الوضع.

د.عبدالرحمن الدويلة

## لارتفاع معدل الحوادث المرورية

# مبارك الدوسري لإنشاء مراكز صحية للإسعاف على الطرق السريعة

دعا مرشح الدائرة الخامسة المحامي مبارك حسيان الدوسري الى اهمية انشاء مراكز صحية للاسعاف مزودة بجميع الوسائل اللازمة على الطرق السريعة والبعيدة نسبيا عن المناطق السكنية والمستشفيات لانقاذ المصابين جراء حوادث تصادم المركبات او الدهس.

وأوضح الدوسري في تصريح صحافي ان الكويت على الرغم من سعة الشوارع وحسن تنظيمها وجهود رجال الشرطة ووجود الكثير من اشارات المرور الا انها في طليعة الدول التي ترتفع بها معدل حوادث المرور حيث يبلغ معدلها اربعة اضعاف مثيلتها في الدول الصناعية وهي في ازدياد.

وبين ان الحوادث المرورية في العام المنصرم 2011 بلغت حسبما صرح به 75 الفا و194 حادثا بواقع 206 حوادث في اليوم الواحد و8,5 حوادث كل ساعة، وأسفرت تلك الحوادث عن مقتل 493 شخصا بواقع 1,3 قتيل في كل يوم من ايام العام الماضي وبزيادة مقدارها 119 حالة عن عام 2010 الذي فقدت الكويت خلاله 374 شخصا بسبب حوادث الطرق.

وأضاف: هذه الارقام والاحصائيات تنذر بخطر ماثل نشهده في كل يوم، وفي كل ساعة في شوارعنا، فهناك حرب تدور في شوارع الكويت يقودها حفنة من المستهترين، فكم من امرأة او رجل او شاب او كبير بالسن راح ضحية بسبب السيارات، وكم من معاق بسبب الحوادث، والمسلسل مستمر، والعابثون ايضا مستمرون مادامو بعيدين عن طائلة العقاب الرادع.

وأوضح الدوسري ان كثرة الحوادث المرورية التي تقع في الخطوط السريعة البعيدة عن المناطق السكنية والمستشفيات، وتأخر عملية الاسعاف للمصابين بالحوادث يستدعيان انشاء مراكز صحية مزودة بجميع الوسائل اللازمة على الطرق السريعة حيث ان الدقيقة مع المصاب تفرق في تلك الحوادث الاليمة، لافتا الى ان تلك المراكز الصحية على الطرق السريعة معمول بها في كثير من دول العالم المتقدمة.

وأضاف الدوسري ان واقع المرور في الكويت تحول من مجرد ازمة الى مشكلة كبيرة باتت تؤرق الجهات المعنية في الدولة، والتي ان لم يتم تداركها ودراسة وتحليل مسبباتها وطرح آليات وبدائل فاعلة سريعة لحلها فانها ستكبر يوما بعد يوم وستتحول الى معضلة قد يستحيل حلها.

مبارك الدوسري

## مرشح "الخامسة" شدد على معالجة قضايا الصحة والتعليم والإسكان

# مهاوش: مطلوب خطة تنمية واقعية تبدأ بالاستقرار ومحاربة الفساد

شدد مرشح الدائرة الخامسة فالح صالح مهاوش على ضرورة تهيئة الجو المناسب للدفع بالعملية التنموية، مع ضرورة أن تضع الحكومة برنامجا واضحا للتنمية، شرط ان يكون قابلا للتطبيق على ارض الواقع، بعيدا عن مجرد الكلام الانشائي، لافتا إلى أنه تم رصد 37 مليار دينار للخطة التنموية الطموحة التي تبنتها الحكومة، والتي مر عليها ما يزيد عن العامين دون أن يلمس المواطن شيئا ملموسا على أرض الواقع وكل ما حدث هو تصريحات إنشائية مليئة بالانجازات في البداية ثم هدأت الأمور وتبخرت الوعود.

وقال مهاوش في تصريح صحافي انه لا تنمية بدون برنامج حكومي واستقرار سياسي، كما ان التنمية تحتاج معها وسائل مساعدة لكي يتم تفعيلها في البلاد، فلا يوجد اصلاح أو تنمية في ظل وجود الفساد وانعدام الاستقرار السياسي الذي تعاني منه الكويت منذ سنوات، ما يحتاج منا التكاتف والتلاحم والوقوف ضد كل المخاطر المحدقة بالكويت، مشددا على ضرورة توفير وتهيئة مناخ مناسب لتسيير عجلة التنمية.

وأشار الى ان دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد سيكون من اهم اولوياته كي تكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة، هذا الأمل الذي يسعى إلى تحقيقه صاحب السمو الأمير، والذي يتطلب إصلاحا سياسيا واقتصاديا كما يتطلب ضرورة متابعة ومراقبة مراحل تنفيذ خطة التنمية للتأكد من تطبيقها على النحو الذي يسهم في انعاش الواقع الاقتصادي للبلاد.

وبين ان خطة التنمية يجب ان تقوم على اسس واضحة وتطبيق متقن من شأنه ازالة العراقيل وطرح رؤى اصلاحية لعلاج المشكلات المتكررة والمزمنة التي تمر بها البلاد، من خلال ترسيخ هيبة القانون واحترامه والتمسك بدولة الدستور وسيادة القانون وتطبيقه على الجميع، ومحاربة الفساد بكل اشكاله.

وطالب مهاوش الحكومة بتبني استراتيجية وطنية للتنمية البشرية، ترسخ مناخ الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي واعتبار المواطن عنصرا أساسيا في هذه الاستراتيجية وضرورة حتمية لأي تنمية وتطور منشود، خصوصا أن الكويت تمر اليوم بمنعطف حاسم ودقيق، يقتضي رص الصفوف وتوحيد جبهة وطنية ملتحمة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وأكد اهمية وضع خطة عمل تتعامل مع الواقع لا الافتراضات والتخيلات المستقبلية، لافتا الى ان خطة التنمية يجب ان تشتمل على حلول آنية للمشكلات التي يعاني منها المواطن، وهي معروفة للجميع، وتشمل قضايا التعليم والصحة والاسكان والمرافق بصفة عامة، والتي اصبح يئن منها الجميع.

واضاف انه لابد ان تكون هناك حلول تساعد على تجاوز المشكلات الراهنة، مع وضع حلول جذرية للتخلص من المشكلات الحالية نهائيا مستقبلا من خلال وضع رؤى مستقبلية ضمن خطة الدولة للتنمية، لافتا إلى أن مراسيم الضرورة التي أصدرها صاحب السمو مؤخرا جاءت في موعدها للدفع بالاصلاح الاقتصادي بعد أن عجزت المجالس النيابية الأخيرة عن التفرغ للتشريع وانشغلت بسجالات سياسية ومشاحنات كادت تغرق البلد، ولولا رؤية صاحب السمو الأمير وحكمته لدخلنا في نفق يعلم الله منتهاه.

ودعا مهاوش الى تطوير القوانين الحالية على النحو الذي يساعد في دفع العجلة الاقتصادية الى الامام بالشكل المطلوب، مشيرا الى ان من ضمن القوانين التي يجب النظر فيها ما يتعلق بالخطة الاسكانية وطرح المزيد من الاراضي السكنية ووضع الخطوات اللازمة التي من شأنها القضاء على فترة الانتظار الطويلة لمستحقي السكن من المواطنين.

وشدد على ضرورة تطبيق قوانين مكافحة الفساد المالي والاداري وفي مقدمتها قانون الذمة المالية.

وأمل مهاوش ان تشهد المرحلة المقبلة استقرارا في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتعاونا بين أعضائهما، يسهم في السير بخطى ثابتة لتنمية الكويت من خلال خطة يتحمل مسؤولية تنفيذها ومراقبتها الطرفان معا بعيدا عن اي تأزيم من شأنه أن يوقف عجلة التقدم والتنمية التي يسعى الجميع اليها.

فالح مهاوش

## نسعى لترسية قواعد المساواة بين المواطنين

# سلطان الشمري: أشكر القضاء النزيه وعلينا الخروج من دائرة التأزيم

تقدم مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة سلطان جدعان الشمري بشكر القضاء الكويتي على انصافه واعادته بعد قرار شطبه من قبل اللجنة العليا للانتخابات، وذلك لممارسة دوره وحقه الدستوري بالترشح للانتخابات، مبينا ان القضاء الكويتي الشامخ وهو الملاذ الاخير للمظلومين بعد الله سبحانه وتعالى عودنا على مواقفه المشرفة، واحكامه التي تسطر احرفها بماء الذهب، التي تكرس مبدأ العدالة وتجسد المبادئ القانونية التي يتمتع بها القضاء الكويتي النزيه بعيدا عن التأثيرات او الخضوع لطرف معين.

وأكد الشمري ان ترشحه ينصب على المساهمة في تلبية طموح ابناء الشعب الكويتي الذي ينشد التنمية وترسية قواعد العدل والمساواة بين الجميع وحلحلة جميع المشاكل العالقة مثل التعليم والاسكان والبدون والمرور والنهوض بالاقتصاد وكل ما يعانيه المواطن الكويتي من معوقات، مشددا على ضرورة التعاون بين الحكومة والمجلس المقبلين ووضع الكويت وابنائها نصب اعينهم للنأي بالوطن عن براثن الفساد الذي تفشى في البلد بشكل خطير، وعلينا الخروج من دائرة التأزيم والصراع السياسي.

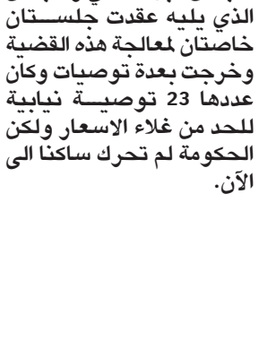
سلطان الشمري

## دعا الحكومة إلى حل جذري لهذه المشكلة

# محمد خالد الهاجري: أطالب بزيادة رواتب موظفي الدولة لمواجهة غلاء الأسعار

طالب مرشح الدائرة الخامسة محمد خالد الهاجري الحكومة بضرورة زيادة رواتب موظفي الدولة حيث ان زيادة الأسعار في اضطراد مستمر لا يستطيع أن يتحمله المواطن الكويتي في ظل ارتفاع عدد أفراد الأسر، منبها الى ضرورة تفعيل الرقابة الحكومية على التجار الجشعين الذين يحتكرون بعض السلع ويسيطرون على السوق.

وأوضح الهاجري انه في غضون العامين الأخيرين ارتفعت بشكل مستمر الأسعار العالمية للنفط وارتفعت أسعار الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي لاسيما خدمات النقل بكل أشكاله في العالم أجمع، ما انعكس هذا على الدول النفطية ومنها الكويت، في شكل زيادة هائلة في مواردها المالية وانخفاض مواز في قوة عملاتها الشرائية داخليا بسبب زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار كل ما هو مستورد، مبينا انه في هذه الحالة يتضرر أصحاب الدخل الثابت من الموظفين والعمال حيث تصبح أعباء الحياة أكثر كلفة من أي زيادات في الرواتب تقل عن معدلات زيادة الأسعار.

وأضاف ان معدلات التضخم ارتفعت مؤخرا بين 6٪ و8٪ سنويا وفقا لتقديرات البنك المركزي، الأمر الذي يعني أن المواطن ذا الدخل الثابت ينخفض مستواه المعيشي بنفس هذا القدر إن لم يحصل على زيادات تعادل معدلات الزيادة في الأسعار (لاسيما السلع الاستهلاكية والخدمات وأهمها إيجارات المساكن).

وأكد الهاجري أنه أمام الحكومة في مثل هذه الحالة خيارات عدة لا بد أن تتحرك من خلالها للقضاء والحد من هذه المشكلة، ومنها المحافظة على أسعار السلع والخدمات التي تأثرت بموجة التضخم العالمية من خلال برامج المراقبة والتدخل الإداري واما أن تترك آلية السوق تحدد الأسعار في حرية تحكمها قوى العرض والطلب، مطالبا الحكومة في الوقت نفسه بمعالجة قضية الكوادر لموظفي الدولة وأن تكون للجميع وفق مسطرة واحدة دون تمييز، حتى لا تتكرر هذه الأحداث السابقة من اعتصامات واضرابات أضرت بأجهزة الدولة جميعها.

وشدد على أن الحل الأخير والذي يجب أن تأخذ به الدولة هو أن ترفع رواتب المتقاعدين سنويا بما لا يقل عن معدلات ارتفاع الأسعار حفاظا على مستوى معيشة كبار السن الأكثر حاجة للرعاية والعلاج الطبي، فضلا عن رفع مستوى الدعم المخصص للسلع والخدمات في ميزانية الدولة بنفس نسبة ارتفاع معدلات التضخم سنويا، وشكك الهاجري في قدرة الحكومة على مواجهة مثل هذه القضية، حيث انه في المجلس قبل الماضي والمجلس الذي يليه عقدت جلستان خاصتان لمعالجة هذه القضية وخرجت بعدة توصيات وكان عددها 23 توصية نيابية للحد من غلاء الاسعار ولكن الحكومة لم تحرك ساكنا الى الآن.

محمد الهاجري